

الحلقة (٢٨)

الحديث موصول عما كان بالحلقة الماضية عن نقص توحيد من لم يسلم للرسول صلى الله عليه وسلم، ولا شك أن من لم يسلم للرسول صلى الله عليه وسلم ينقص توحيده أو ينتقض، فإنه يقول برأيه وهواه، أو يقلد ذا رأياً وهوىً بغير هدى من الله، فينقص توحيده بقدر خروجه عما جاء عن الرسول صلى الله عليه وسلم، فيكون قد اتخذ في ذلك إلهاً غير الله، والله يقول: **{أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَٰهَهُ هَوَاهُ}** أي عبد ما تهواه نفسه وإنما دخل الفساد في العالم من ثلاث فرق، كما قال عبدالله بن المبارك رحمه الله تعالى رحمة واسعة في نظمته:

رأيت الذنوب تमित القلوب*** وقد يورث الذل إدمانها

وترك الذنوب حياة القلوب*** وخير لنفسك عصيانها

وهل أفسد الدين إلا الملوك*** وأحبار سوء ورهبانها

فالملوك الجائرة يعترضون على الشريعة بالسياسات الجائرة ويعارضونها بها، ويقدمونها على حكم الله ورسوله، وأحبار السوء وهم العلماء الخارجون عن الشريعة بأرائهم وأقيستهم الفاسدة، المتضمنة تحليل ما حرم الله ورسوله، وتحريم ما أباحه، واعتبار ما ألغاه، وإلغاء ما اعتبره، وإطلاق ما قيده، وتقييد ما أطلقه، ونحو ذلك، والرهبان هم الجهال من المتصوفة المعترضون على حقائق الإيمان والشرع بالأذواق والمواجيد والخيالات والكشوف الباطلة الشيطانية، المتضمنة شرع دين لم يأذن به الله، وإبطال دينه الذي شرعه على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم، والتعوض عن حقائق الإيمان بخدع الشيطان وحضور النفس.

فقد قال الأولون: إذا تعارضت السياسة والشرع قدمنا السياسة، وقال الآخرون: إذا تعارض العقل والنقل قدمنا العقل، وقال أصحاب الذوق: إذا تعارض الذوق والكشف وظاهر الشرع قدمنا الذوق والكشف، فمن قال إذا تعارضت السياسة والشرع قدمنا السياسة وهم الملوك، أما النوع الثاني من أسباب فساد العالم وهم الأحبار، يقولون إذا تعارض العقل والنقل قدمنا العقل، ويقول الرهبان كما سماهم ابن المبارك (وأحبار سوء ورهبانها) فالرهبان هم أصحاب الذوق يقولون إذا تعارض الذوق والكشف وظاهر الشرع قدمنا الذوق والكشف، الخ.. ذلك من طرق الصوفية التي يستعيضون بها عن الشرع نسأل الله العافية والسلامة من هذا الضلال.

ومن كلام أبي حامد الغزالي رحمه الله رحمة واسعة في كتابه الذي سماه إحياء علوم الدين، وهو من أجل كتبه أو أجملها، مع المخالفات التي وقعت فيه وهي عظيمة، ولا بد أن يتنبه لها، يقول أبو حامد: "فإن قلت فعلم الجدل والكلام مذموم كعلم النجوم، أو هو مباح أو مندوب إليه؟ فاعلم أن للناس في هذا غلوا وإسرافاً في أطراف، فمن قائل إنه بدعة وحرام، وإن العبد أن يلقي الله بكل ذنب سوى

الشرك؛ خير له من أن يلقيه بالكلام، -يعني بعلم بالكلام- ومن قائل أنه فرض إما على الكفاية وإما على الأعيان، وأنه أفضل الأعمال وأعلى القربات، فإنه تحقيق لعلم التوحيد، ونضال عن دين الله، - قال أبو حامد- وإلى التحريم ذهب الشافعي ومالك وأحمد وسفيان وجميع أئمة الحديث من السلف - وساق ألفاظاً عن هؤلاء- قال: "وقد اتفق أهل الحديث من السلف على هذا، ولا ينحصر ما نقل عنهم من التشديدات فيه، قالوا ما سكت عنه الصحابة -مع أنهم أعرف بالحقائق، وأفصح بترتيب الألفاظ من غيرهم- إلا لما يتولد من الشر، ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم (هلك المتنطعون) الحديث عند مسلم، أي المتعمقون في البحث والاستقصاء، واحتجوا بأن ذلك لو كان من الدين لكان أهم ما يأمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويعلم هذه الطريقة، ويثني على أربابها" ثم ذكر بقية استدلالهم أي أبو حامد، ثم ذكر استدلال الفريق الآخر.

إلى أن قال: "فإن قلت: فما المختار عندك، -ماذا ترجح؟ فأجاب بالتفصيل فقال- فيه منفعة وفيه مضرة،

فهو باعتبار منفعته في وقت الانتفاع حلال أو مندوب أو واجب كما يقتضيه الحال.

وهو باعتبار مضرته في وقت الاستضرار ومحله حرام"، قال "فأما مضرته: فإثارة الشبهات، وتحريك العقائد، وإزالتها عن الجزم والتصميم، وذلك مما يحصل في الابتداء، ورجوعها بالدليل مشكوك فيه، - يعني إذا بدأت علم الكلام يجعل عقيدته في مهب الريح ليست ثابتة لا يجزم بها ثم يحتاج إلى إعادتها على ما كانت عليه إلى الأدلة، فتحرك العقيدة وتخلخلها مضمون، وإعادتها مشكوك فيه، فيقول- ورجوعها بالدليل مشكوك فيه، ويختلف فيه الأشخاص، فهذا ضرره فاعتقاد الحق، وله ضرر في اعتقاد المبتدعة، وتثبيتها في صدورهم، بحيث تنبعث دواعيهم ويشدد حرصهم على الإصرار عليه، ولكن هذا الضرر بواسطة التعصب الذي يثور من الجدل".

قال "وأما منفعته فقد يُظن أن فائدته كشف الحقائق ومعرفتها على ما هي عليه، وهيئات فليس في الكلام وفاء بهذا المطلب الشريف، ولعل التخبيط والتضليل فيه أكثر من الكشف والتعريف" قال: "وهذا إذا سمعته من محدث أو حشوي، ربما خطر ببالك أن الناس أعداء ما جهلوا، فاسمع هذا ممن خبر الكلام".

وردت كلمة **حشوي**، هذا من الأخطاء التي ينتبه إليها في كتاب إحياء علوم الدين، ويقصدون بالحشوي: هم أهل السنة والجماعة، من الحشو وهو الزيادة، وهم يثبتون جميع الصفات، فهم يلقبونها بهذا اللقب، يقصدون بهم أهل السنة حشوية، فينتبه إلى هذا، محدث أو حشوي، والمحدث صاحب حديث الرسول صلى الله عليه وسلم، وهذه مرتبة لا ينالها مثل الغزالي رحمه الله تعالى، ومع ذلك نبز المحدث، لكن الغزالي يشفع له رجوعه في آخر حياته، وإلا ينتبه لهذه الألفاظ، وإن كان يقول الحق هنا

يقول: "وإذا سمعته من محدث أو حشوي ربما خطر ببالك أن الناس أعداء ما جهلوا فاسمع هذا ممن خبر الكلام" يعني هو نفسه، يعني أنه صار عارفا بعلم الكلام، "ثم قلاه -أي كرهه وأبغضه- ثم قلاه بعد حقيقة الخبرة وبعد التغلغل فيه إلى منتهى درجة المتكلمين، -بعد أن عرفه قلاه وكرهه- وجاوز ذلك إلى التعمق في العلوم الأخرى تناسب علم الكلام، وتحقق أن الطريق إلى حقائق المعرفة من هذا الوجه مسدود، ولعمري لا ينفك الكلام عن كشف وتعريف وإيضاح لبعض الأمور، ولكن على الندور"، يعني شيء نادر يعني من أندر النادر أن يكون من علم الكلام كشف وتعريف وإيضاح لبعض الأمور، انتهى ما نقله الشارح عن الغزالي رحمه الله تعالى رحمة واسعة وغفر له ما سطره من بعض المخالفات الشرعية والضلالات التي يخالفه عليها أهل السنة والجماعة.

وكلام رجل عالم مثل الغزالي في هذا حجة بالغة، ذم لعلم الكلام، وذم لمن يخوضون في أصول الدين وأصول العقيدة بعقولهم، نابذين النقل وراء ظهورهم، الكلام من الغزالي حجة بالغة، والسلف لم يكرهوا علم الكلام لمجرد كونه اصطلاحاً جديداً على معاني صحيحة كالاصطلاح على ألفاظ لعلوم صحيحة، ولا كرهوا أيضاً الدلالة على الحق والمحااجة لأهل الباطل، بل كرهوه لاشتماله على أمور كاذبة مخالفة للحق، فالسلف ذموا لذلك وما فيه من مخالفة للكتاب والسنة، وما فيهما من علوم صحيحة، فقد وعروا الطريق إلى تحصيلها، صعبوها على الناس، وأطالوا الكلام في إثباتها مع قلة نفعها، فهي لحم جمل غثٍ على رأس جبل وعري، لا سهل فيرتقى، ولا سمين فينتقل، وأحسن ما عندهم فهو في القرآن أصح تقريراً، وأحسن تفسيراً، فليس عندهم إلا التكلف والتطويل والتعقيد.

وكما يقال العلم قليل، لكن الكلام كثير، فكما ورد عن بعض السلف قالوا: تكاثرت علينا العلوم وأنواع العلوم، فقال لهم: العلم قليل، العلم قال ما كان فيه حدثنا، يعني قال الله قال الرسول صلى الله عليه وسلم هذا أصل علم الشريعة، لا يوجد مصدر آخر من مصادر التشريع غير قال الله وقال رسوله، لكن كثر العلم وما زال يكثر، قالوا: قال الحسن كثر العلم، قال: لم يكثر العلم لكن كثر الكلام فيه.

فعندنا العقيدة جائتتنا من النبي صلى الله عليه وسلم موثقة بقال الله وقال الرسول، بعد ذلك بقرون أتاننا مثل ما احتاج الناس إلى من ينظم لهم العقيدة ويجعلها في متن، بعدها بقرون أتى من يشرح هذا، ومن ذلك التطويل -وإن كان فيه خير ومنفعة واحتاج إليه الناس- لكنه تطويل، وأصل العلم ليس بهذه الكثرة الموجودة الآن، وما زال هذا ينظم وهذا يشرح وهذا يخالف هذا، حتى كثر الكلام في العلم، لا أن العلم كثر، غاية ما عند المتكلمين الذين يقدمون العقل على النقل، أحسن ما عندهم فهو في القرآن أصح تقريراً وأحسن تفسيراً، فليس عندهم إلا التكلف والتطويل والتعقيد، كما قيل:

لولا التنافس في الدنيا لما وُضعت *** كتب التناظر لا المغني ولا العمد

يحللون بزعمٍ منهم عُقداً *** وبالذي وضعوه زادت العقد

المغني في علم الكلام لشيخ المعتزلة القاضي عبد الجبار، والعمد المعتمد مختصر في أصول الفقه.

يقول محللون بزعم منهم عقدا وبالذي وضعوه زادت العقد، هم أرادوا أن يسهلوه فصعبوه، وإلا في الحقيقة أنه سهل، العقيدة ما جاء بالقرآن والسنة والله سبحانه وتعالى، يقول عن القرآن {وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ} فهم يزعمون أنهم يدفعون بالذي وضعوه الشبه والشكوك، والفاضل الذي يعلم أن الشبه والشكوك زادت بذلك، والمتأمل لحالهم يعلم أنهم بفعلهم هذا زادوا الشكوك وضللوا الناس وأغووهم، ومن المحال أن لا يحصل الشفاء والهدى والعلم واليقين من كتاب الله وكلام رسوله؛ ثم يحصل من كلام هؤلاء المتحيرين، من الممتنع ومن المستحيل أن لا يحصل الشفاء بالقرآن وبالسنة والاهتداء بالقرآن والسنة؛ ثم يهتدى بكلام غيرهما، فالقرآن والسنة غني عما سواهما، ثم تحصل الهداية من كلام هؤلاء المتحيرين، بل الواجب أن يجعل ما قاله الله ورسوله هو الأصل ويتدبر معناه ويعقله، ويعرف برهانه ودليله إما العقلي وإما الخبري السمعي، ويعرف دلالاته على هذا وعلى هذا، ويجعل أقوال الناس التي توافقه وتخالفه متشابهة مجملة، فيقال لأصحابها هذه الألفاظ تحتل كذا وكذا، فإن أرادوا بها ما يوافق خبر الرسول صلى الله عليه وسلم قبل، وإن أرادوا بها ما يخالفه رد، ولعل هذا واضح.

فالقرآن والسنة أغنت في هداية كفار قريش إلى الإسلام، وأغنت العالم كله في القرن الأول والثاني، ثم لا تغنيهم بالقرون التي تليها؟! هذا محال وهذا باطل لا يقبل، والواجب أن يجعل ما قاله الله ورسوله هو الأصل ويتدبر معناه، وينظر فيه، ويعرف البرهان والدليل فيه العقلي والخبري والسمعي، ويعرف دلالة هذا وهذا ثم يجعل أقوال الناس التي توافقه وتخالفه متشابهة مجملة، يعني الأصل قبول ما قال الله وقال الرسول، كل ما خالفه من أقوال الناس يرد، وكلام الله ورسوله من المحكم، وكلام غيره من قبيل المتشابه الذي يفسر بكلام الله ويطبق عليه ويقدم عليه، أو يكون من قبيل المجمل الذي يفصله كلام الله ورسوله، فيقال لأصحاب هذه الأقوال المخالفة لما جاء عن الله ورسوله ألفاظكم تحتل كذا وكذا فإن أرادوا بها ما يوافق به الرسول صلى الله عليه وسلم تقبل، وإن أرادوا بها ما يخالفه ترد، هذا مثل لفظ المركب، والجسم، والمتحيز، والجهة، والجوهر، والحيز، والعرض، ونحو ذلك من الألفاظ التي أوردها أهل الكلام، فإن هذه الألفاظ لم تأت في الكتاب ولا بالسنة، فإنهم يريدون أن ينزهوا الله، ويقولون الله سبحانه وتعالى ليس بجسم ولا بحيز ولا جوهر ولا جهة ولا عرض ولا كذا وكذا، فهم يريدون تنزيه الله عن ذلك، ننظر في هذه الألفاظ التي يريدون أن ينزهوا الله عز وجل بها، ننظر فيها، فإنها إن لم تأت بالكتاب ولا السنة بالمعنى الذي يريده أهل هذا الاصطلاح؛ بل ولا في اللغة، بل هم يختصون بالتعبير بها عن معاني لم يعبر غيرهم عنها بها، فتفسر تلك المعاني بعبارات أخرى، وينظر ما دل عليه القرآن والسنة من الأدلة العقلية والسمعية، وإذا وقع الاستفسار والتفصيل تبين الحق والباطل، يعني لو أتانا لفظ مثلاً قالوا الجسم، فهل يطلق على الله

سبحانه وتعالى الجسم، هذه اللفظ ننظر هل وردت بالكتاب والسنة؟ فإن كانت وردت بالكتاب والسنة قبلناها، وإن لم ترد بالكتاب ولا السنة فإننا نستفصل عنها ونجعلها من الألفاظ المجملة، نستفصل عن معناها، ما تريدون بجسم؟ تقصدون بأن الجسم هو الذي يتصف بالصفات؟ فنقول فإن كنتم تريدون بها هذا المعنى الموافق لما جاء في القرآن والسنة نقبلها، وإن كنتم تريدون بالجسم اللحم والعظم والجلد فهذا لا ينطبق على الله سبحانه وتعالى، لذلك ينتبه لكل لفظ لم يرد في القرآن والسنة أنه يستفصل عنه، حتى يتبين الحق من الباطل